ISSN: 1475-7192

THE INTEGRATION OF PEOPLE WITH SPECIAL NEEDS IN LOCAL DEVELOPMENT IN ALGERIA

taghelabet abdelghani [1] Hamdi Mohammed [2]

1 University of Batna 1 Hadj Lakhdar, (Algeria), abdelghani.taghelabet@univ-batna.dz
2 University of Batna 1 Hadj Lakhdar, (Algeria), mohammed.hamdi@univ-batna.dz

R**eceived: 09/2022** **Published: 09/2022**

Summary:
The intervention aims to identify how to integrate people with special needs in local development in Algeria.

In the end, it was concluded that the inclusion of people with special needs is not neglected in the laws and administrative procedures in Algeria, but what exists is not sufficient, especially in terms of application and moral responsibilities towards society and its members.

The intervention ended with a set of suggestions, the most important of which are: Adopting a strategic vision for comprehensive and sustainable local development to include all segments of society, including people with special needs, paying attention to the legal system related to the participation of people with special needs in local development in terms of preparing legislation and ensuring its implementation, educating the community about the importance of benefiting From the energies of all segments of society, including people with special needs, in achieving high levels of local development.

Keywords: people with special needs, local development.

إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في التنمية المحلية

عبد الغاني تغلابت [1]
حامدي محمد [2]
[1] **جامعة باتنة 1- الحاج لخضر (الجزائر)** abdelghani.taghelabet@univ-batna.dz
[2] **جامعة باتنة 1- الحاج لخضر (الجزائر)** mohammed.hamdi@univ-batna.dz

ملخّص:
تهدف المداخلة إلى التعرّف على كيفية إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في التنمية المحلية بالجزائر.
وتم التوصّل في النهاية إلى أن إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة ليس مهملا في القوانين والإجراءات الإدارية بالجزائر لكن ما هو موجود ليس كافيا خاصة من حيث التطبيق وتحمل المسؤوليات الأخلاقية اتجاه المجتمع وأفراده.
وانتهت المداخلة إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات أهمها: تبني رؤية استراتيجية للتنمية المحلية الشاملة والمستدامة بحيث تشمل كافة فئات المجتمع بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة، الاهتمام بالمنظومة القانونية المتعلّقة بمشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في التنمية المحلية من حيث إعداد التشريعات والحرص على تطبيقها، توعية المجتمع بأهمية الاستفادة من طاقات كل فئات المجتمع ومنها ذوي الاحتياجات الخاصة في تحقيق مستويات عالية من التنمية المحلية.
الكلمات المفتاحية: ذوي الاحتياجات الخاصة، التنمية المحلية.

مقدمة:

تسعى المجتمعات الواعية بتحديات العصر لتنمية قدراتها الاقتصادية والاستفادة من كل طاقاتها الإنتاجية، ويدخل في هذا الإطار موضوع إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في التنمية المحلية، حيث تعتبر التنمية المحلية من مداخل التنمية التي يراهن عليها المسؤولون بالنظر لقربها من المواطن من حيث التخطيط والتنفيذ والنتائج.

وبالنسبة لحالة الجزائر التي يتكون نظامها الإداري من جماعات محلية منتخبة وإدارات مركزية معيّنة، هناك اهتمام متزايد بتحقيق تنمية محلية تخفّف ثقل المسؤولية على الإدارة المركزية وتساهم في إطلاق المبادرات المحلية القادرة على تنويع مصادر الدخل الوطني وتحسين الوضعية الاجتماعية للمواطنين، لكن هذا الاهتمام لم يصل بعد إلى الاستفادة من كل الإمكانات الطبيعية والبشرية المحلية بما في ذلك الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة الذين ما فتئت مكانتهم ترتقي دوليا ووطنيا ومحليا.

وفي هذا السياق تطرح إشكالية المداخلة التالية:

كيف يتم إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في التنمية المحلية بالجزائر؟

لمعالجة هذه الإشكالية تم تقسيم هذه المداخلة إلى خمس محاور وهي كما يلي:

أولا- الإطار المفاهيمي: تعريف ذوي الاحتياجات الخاصة والتنمية المحلية.

ثانيا- الأطراف المعنية بالتنمية المحلية.

ثالثا- متطلبات إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في التنمية المحلية.

رابعا- واقع إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في التنمية المحلية من الناحية التشريعية.

خامسا- متطلبات نجاح إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في التنمية المحلية بالجزائر.

أهمية البحث: يمكن إيجاز أهمية البحث في النقاط التالية:

- يحظى البحث بأهمية خاصة أن المكتبة العربية ندرة كبيرة في الكتابات حول فئة ذوي الاحتياجات الخاصة ؛
- العائد المالي والاقتصادي و الاجتماعي والنفسي المتوقع لادماج افراد هذه الفئة في التنمية المحلية بالجزائر.

أهداف البحث :هذا البحث يسعى لتحقيق الأهداف الموالية:

- التركيز على تحسيس المجتمعات بأهمية إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في التنمية المحلية بالجزائر ؛
- محاول تحديد متطلبات نجاح إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في التنمية المحلية بالجزائر.
- وضع المقترحات المناسبة و التي من شأنها أن تسهم في إنجاح عملية ادماج هذه الفئة .

منهج البحث: قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة يتم إتباع المنهج الوصفي، وهذا ما يتناسب مع طبيعة موضوع الدراسة.

أسباب إختيار الموضوع:

- التهميش الذي تعانيه فئة ذوي الاحتياجات الخاصة بالجزائر؛
- التركيز دوما على الآثار الاجتماعية و الصحية والاقتصادية إدماج فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في التنمية بالجزائر.

أولا- الإطار المفاهيمي: تعريف ذوي الاحتياجات الخاصة والتنمية المحلية.

بغرض تحديد مفهومي المداخلة يتم فيما يلي استعراض مجموعة من التعريف الخاصة بكل من التنمية المحلية وذوي الاحتياجات الخاصة.

1- تعريف التنمية المحلية:

ظهرت فكرة التنمية المحلية في فرنسا منذ منتصف السبعينيات تبعا للمناقشات الاجتماعية التي حدثت فيها بعد عام 1968، حيث ذهب المناضلون الاجتماعيون الفرنسيون إلى أن علاج بعض مظاهر الازمة الاقتصادية مثل البطالة والفقر والنزوح من الريف يجب أن يعتمد على موارد التنمية المحلية أي بالاعتماد على القدرات المحلية. كثقافة اقتصادية جديدة تتميّز باللامركزية وبمشاركة جميع قوى المجتمع المحلي في التنمية، وهو نفس ما ذهبت إليه قمة الأرض في ريو عام 1992، حيث دعا الإعلان الختامي إلى المشاركة القوية للمجتمعات المحلية في التنمية المستدامة وذلك باعتبار أن التنمية

العالمية الشاملة لا تنفي التنمية المحلية بل تتطلب منها مواكبتها. وفي البلدان النامية في أفريقيا وآسيا فرض موضوع التنمية المحلية نفسه في أوائل التسعينيات مع تنامي اللامركزية في تسيير شؤون هذه الدول.

وبالنسبة لتعريف التنمية المحلية هناك العديد من التعاريف منها ما يلي:[1]

التنمية المحلية هي ديناميكية تهتم بتفعيل العلاقات بين أفراد المجتمع لتعزيز الثروات التي بين أيديهم. (برنارد بيكور)

le développement local est une **dynamique** qui met en évidence**l'efficacité des relations non exclusivement marchandes** entre les hommes pour valoriser les **richesses dont ils disposent**. (Bernard Pecqueur)

والتنمية المحلية هي عملية تنويع وإثراء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم معين، وذلك عن طريق حشد وتنسيق موارد هذا الإقليم وطاقاته. فالتنمية المحلية هي نتاج جهود سكان الإقليم المعني، وهو يجعل من فضاء التواصل فضاءً للتضامن النشط. (كزافييه جريف)

Le développement local est un processus de diversification et d'enrichissement des **activités économiques** et **sociales** sur un **territoire** à partir de la mobilisation et de la coordination de ses **ressources** et de ses énergies. Il sera donc le produit des efforts de sa population et fera d'un espace de contiguïté un **espace de solidarité** active. (Xavier Greffe)

وتعرّف التنمية المحلية بهدفها حيث هناك من يعرّفها على أنّها تهدف إلى إعادة إنشاء فضاء منظم بواسطة أقطاب مستقلة نسبيًا، قادر على التفاوض مع عالمه الخارجي. فالهدف من التنمية المحلية هو تأسيس أو إعادة تأسيس إقليم له نقاط قوة تفاوضية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع المجتمع العالمي. (برنارد فاشون، 1993)

Le développement local vise à recréer un **espace structuré** par des pôles, relativement autonomes,capable de négocier avec l'extérieur. L'objectif du développement local est de **créer, ou de faire exister à nouveau, un partenaire** avec des atouts de négociation dans le jeu économique, social et culturel de la société globale. (in Bernard Vachon 1993)

والتنمية المحلية هي كذلك إرادة سياسية لبعض الفاعلين لتغيير وضع الإقليم الذي يعيشون فيه من خلال بدء عملية وإجراءات بجهودهم المشتركة مع باقي سكان الإقليم بهدف بناء مشروع المستقبل لهذا الإقليم، بحيث يدمجون في ذلك كل مكونات الإقليم المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتنسيق المستمر مع مستويات صنع القرار المختلفة. (بول هوي)

C'est une **volonté politique** de certains acteurs de **changer la situation du territoire** sur lequel ils vivent en entamant un processus et des actions en vue de construire par leurs efforts conjoints avec le reste de la population, un **projet d'avenir à ce territoire** en intégrant **les différentes composantes économique, sociale et culturelle**, en articulation constante avec les autres niveaux de décisions. (Paul Houée)

وذهب أحد الباحثين إلى تقسيم تعريفات التنمية المحلية إلى مجموعتين:[2]

أ. تعاريف تركّز على **"احتياجات المجتمع المحلّي"**؛ ومنها مثلا ذلك تعريف أ. مينة A. Myna التي تذهب إلى أنّه يمكن التمييز بين خمس مجموعات من المبادرين في التنمية المحلية تبعا لاختلاف احتياجاتهم من هذه التنمية، وهي: السلطات المحلية، جماعات الضغط البيئية ، الجماعات الاجتماعية والثقافية، المستثمرين والمجتمعات المحلية.

ب. وتعاريف تركّز على **"التغييرات التي تحدث على المستوى المحلي"**؛ ومنها مثلا ذلك التعريف الذي يذهب فيه صاحبه ل. باغدزينسكي L. Bagdziński إلى أنّ: بالنسبة إلى التنمية المحلية تشمل أربعة نواحي: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية.

وتتميز تعاريف المجموعة الأولى بالاهتمام الموجه نحو أولئك الذين ستفيدهم التنمية (أي المجتمع المحلّي)، أمّا تعاريف المجموعة الثانية فتركّز على آثار التغييرات التي تحدث نتيجة للتطور على المستوى المحلي.

ولكن هذا الاختلاف لا ينبغي أن يؤدي إلى التعامل مع التعاريف التي تنتمي إلى المجموعتين المذكورتين أعلاه على أنهما متعارضان، ولكن يجب النظر إليها على أنّها متكاملة إلى حد ما.

وخلص هذا الباحث إلى أنّه رغم اختلاف التعريفات إلا أنّها تتفق في مجموعة من الخصائص، وهي:[3]

- التنمية المحلية هي عملية مستمرة وبالتالي لا يمكن تنفيذها "دفعة واحدة"؛

- التنمية المحلية تتعلق بمنطقة أو بإقليم ما وبالتالي فهي تنمية إقليمية وليست تنمية قطاع معين أو فئة معيّنة من المجتمع،
- اعتمادها على تعبئة المجتمع المحلّي ككل يؤدي إلى شعور الجميع من خلال التنمية المحلية بالانتماء إلى المجتمع والمكان؛
- تشجّع التنمية المحلية على المبادرة والإبداع والابتكار انطلاقا من وعي الكيانات المحلّية بإمكانية تأثيرها على اتجاه التنمية؛
- تعطي التنمية المحلية إحساسًا بالاستقلالية لدى الإقليم الذي يتبناها، وكذا إحساس أفراد المجتمع بالمصير المشترك؛
- لأنها تتم بواسطة كيانات مختلفة (أطراف متعدّدة)، فلا بدّ أن تستند أنشطتها إلى التعاون، وأن تؤدي المفاوضات بينها إلى وضع مخطّط تنموي متفق عليه؛
- دور السلطات المحلية مهم ولا يمكن الاستغناء عنه في التنمية المحلية.

2- تعريف ذوي الاحتياجات الخاصة:

تختلف تسميات ذوي الاحتياجات الخاصة باللغة العربية وحتى باللغات الأجنبية حيث يسمى الشخص ذو الحاجات الخاصة وهي تسمية تركّز على حاجات الفرد حيث للفرد المعني حاجات مختلفة عن غيره من الأفراد فهي حاجات خاصة به، ويسمى كذلك بالشخص المعاق بمعنى الشخص الذي لا يستطيع القيام ببعض الأشياء، ولكن بالمقابل تجد هذا الصنف من هؤلاء الأشخاص موهوبين وكذا من يطوّرون قدرات ومهارات معينة للتغلب على الصعوبات التي تواجههم في حياتهم لذلك يسمّون أيضا بذوي القدرات الخاصة وبذوي الهمم العالية.

ومصطلح الإعاقة يعبر عن "حالة نقص جسمي وبدني في جسم الإنسان سواء كان بترا أو شللا أو قصورا في الجهاز الوظيفي مما يؤدي بالفرد إلى عدم التناسق في الحركات البسيطة والعادية وكذلك عدم القدرة على تأدية المهام والأمور المنوطة بالإنسان المصاب حتى ولو كانت عادية."[4]

والمعاق هو "الذي ينبغي الاهتمام بتنمية ثقافته العامة وبرعايته الثقافية ... وهو ذلك الشخص الذي يعاني عجزا أو عاهة من العاهات تحد من نشاطه وفاعليته، وتعوقه بشكل أو بآخر عن القيام بما يقوم به الشخص السليم." [5]

ويعرّف الشخص المعاق قانونيا (وهي التسمية التي يعرف بها في القانون الجزائري) بأنّه: كل شخص مهما كان سنه وجنسه يعاني من إعاقة أو أكثر وراثية أو خلقية أو مكتسبة تحدّ من قدرته على ممارسة نشاط أو عدة نشاطات أولية في حياته اليومية الشخصية والاجتماعية نتيجة إصابة وظائفه الذهنية أو الحركية أو العضوية – الحسية.[6]

وذوي الاحتياجات الخاصة على عدّة أصناف أهمها: [7]

1- التوحد.
2- متلازمة داون.
3- الصرع.
4- التفوق والإبداع.
5- التخلف العقلي.
6- صعوبة التعلّم.
7- الصمّ وضعف السمع.
8- العاهات البصرية.
9- صعوبة الكلام وضعف الخطاب.
10- الشلل الدماغي

ثانيا- الأطراف المعنية بالتنمية المحلية.

رغم اختلاف تعاريف التنمية المحلية إلا أنها تتفق في مبادئ أساسية وهي: [8]

1- أنّها شاملة وأفقية.
2- أنّها تعتمد على مقاربة الإقليم.
3- أنّها قد تكون ريفية أو حضرية.
4- أنّها عملية ديناميكية (تفاعلية) وليست وصفة تتضمن مجموعة من الإجراءات المحدّدة سلفا. Le développement local : une démarche et pas de recette
5- أنّها تعني مختلف الأطراف في الإقليم: المنتخبين، الأعوان الاقتصاديون، الجمعيات، التجمعات المهنية، وجميع سكان الإقليم.

ومن جميع هذه الفئات الخمس التي تمثل أطراف التنمية المحلية في إقليم معيّن يمكن أن نجد أفرادا من ذوي الاحتياجات الخاصة حيث يمكن أن يكون الشخص ذو الاحتياجات الخاصة ممثلا منتخبا لأفراد المجتمع سواء على مستوى المجلس الشعبي البلدي أو على مستوى المجلس الشعبي الولائي أو المجلس الشعبي الوطني، وقد يكون من الأعوان الاقتصاديين الفاعلين في التنمية المحلية كأن يكون مستثمرا في أحد الأنشطة الاقتصادية (تجارة، بناء وأشغال عمومية، صناعة، فلاحة، سياحة...)، وقد يكون كذلك عضوا في أحد الجمعيات التي تنشط على مستوى الإقليم سواء تعلّق الأمر بالجمعيات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة أو بالجمعيات غير المتخصصة مثل جمعيات حماية المستهلكين مثلا، وقد يكون عضوا في التجمعات المهنية المتخصصة والتي تسمى أيضا بالاتحادات المهنية مثل اتحاد التجار واتحاد المقاولين واتحاد الموظفين، وفي النهاية ولو لم يكن الفرد ذو الحاجات الخاصة جزء من الهيئات سابقة الذكر إلّا أنّه يجب أن يكون بالضرورة مواطنا من سكان الإقليم المعني، وبالتالي فهو عضو من المجتمع معني بكل ما يحدث في إقليمه من تغيّرات تؤثر فيه ويؤثر فيها.

ثالثا- متطلبات إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في التنمية المحلية.

يتطلب إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل جيّد توفير ما يلي لهمهم:

1- توفير التغذية السليمة: حيث تعتبر التغذية السبيل الأهم لتلبية الحاجات الفيزيولوجية للإنسان والتي تسمح له ببناء جسمه وتجديد طاقته التي يحتاجها في نشاطه اليومي.

2- توفير الرعاية الصحية: فصيانة الجسم تسمح له باستمرار أداء وظائفه الحيوية التي تسمح للإنسان بدورها بأداء المهام المرجوة منه في حياته اليومية.

3- توفير الاستقرار والأمن: وذلك في مختلف مراحل حياة الانسان حيث يحتاج في صغره لتوفير الحماية من طرف أوليائه، لكن دائرة الامن والاستقرار التي يحتاجها الانسان تتوسع مع زيادة عمره حيث يصبح مطالبا بتأمين الكثير من الحاجات لنفسه ولأهله مثل المأوى والعمل المستقر والعيش في بيئة آمنة.

4- توفير التعليم والتدريب: يعتبر تكوين الفرد (تعليمه وتدريبه) أهم متطلبات الحياة البشرية باعتباره الأداة التي تسمح له بتحقيق استقلاليته، والأداة التي تسمح له أكثر من غيرها بتحقيق ذاته.

5- توفير تكافؤ فرص التشغيل: حيث يجد الفرد حين بلوغه سن الرشد أمام مسؤولية التكفل بحاجاته الشخصية وهو ما يتطلب البحث عن فرصة عمل سواء كموظف أو كمستثمر، والمطلوب من الدولة بالنسبة لحالة ذوي الاحتياجات الخاصة توفير فرص عمل تتناسب مع قدراتهم من جهة وتوفير العدالة في توزيع الفرص بين فئات المجتمع بشكل يجعل ذوي الاحتياجات الخاصة مطمئنين في حياتهم.

6- توفير تكافؤ فرص الاستثمار: باعتبار أن طموحات البشر تختلف من فرد إلى آخر، فمن الضروري التنافس بينهم على الفرص الاستثمارية التي يتوفر عليها الإقليم الذي ينتمي له الفرد. ومن الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة من يملك روح المغامرة ويرغب في العمل الاستثماري لذلك من حقّه على الدولة أن توفر له البيئة الملائمة لممارسة هذا النشاط كغيره من أفراد المجتمع بمنحه مثلا تحفيزات جبائية أو شبه جبائية.

7- ويمكن تلخيص ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): متطلبات إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في التنمية المحلية.

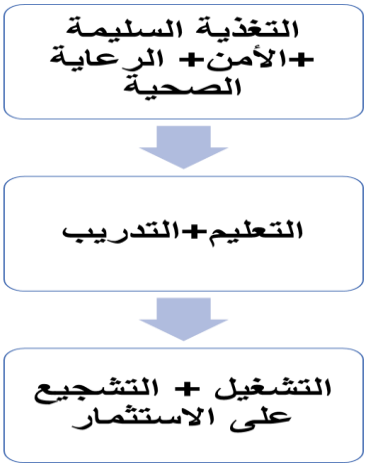

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

رابعا- واقع إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في التنمية المحلية بالجزائر من الناحية التشريعية.

تتوفر الجزائر على ترسانة قانونية مهمة في مختلف مجالات الحياة اليومية، ومن ذلك ما يتعلّق بذوي الاحتياجات الخاصة، وفيما يلي أمثلة على هذه القوانين:

1- المرسومـ التنفيذي 180/82 المؤرخ في 15ماي 1982 المتعلق بتشغيل المعوقُين وإعادة تأمينهم المهني.
2- القانون رقم 09/02 المتعلق بحماية الأشخاص المعوقُين في الجزائر، المؤرخ في 08-05-2002.
3- مرسوم تنفيذي رقم 06- 145 مؤرخ في 26 أفريل 2006 المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للأشخاص المعوقين وكيفيات سيره وصلاحياته

ويضاف إلى ما سبق من القوانين الوطنية مصادقة الجزائر على الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، ومن هذه الاتفاقيات ما يلي:

4- الإعلان الخاص بحقوق المتخلفين عقليا سنة 1971.
5- الإعلان الخاص بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة 1975
6- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

خامسا- متطلبات نجاح إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في التنمية المحلية بالجزائر.

يتطلّب نجاح التنمية المحلية ما يلي: [9]

7- توفير الدعم التقني اللازم لتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، ومنهم ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال توفير بيئة مادية تتناسب ومتطلبات حياتهم.
8- مرافقة الإدارات العمومية؛ حيث يتطلب الأمر تنسيقا مستمرا بين إدارات الإقليم المعني بالتنمية المحلية وبين الفاعلين في المجتمع بغرض تحقيق النتائج المرجوة.
9- دعم المبادرات المحلية بما يسمح بإنجاز المشاريع المحلية من طرف الفاعلين المبادرين بها أنفسهم وهو ما يساعد على إنجاح هذه المشاريع.
10- توفير المعلومات التي يحتاجها الفاعلون المحليون، ومنها ما يتعلّق بالثروات الفعلية التي يتمتع بها الإقليم المعني وخاصّة ما يتعلّق بالثروات الكامنة التي يمكن الاستفادة منها عند تنشيط التنمية المحلية.
11- تمويل التنمية المحلية: ويتضمّن ذلك تثمين الموارد المالية المحلية وحشدها لتمويل المشاريع المحلية، بالإضافة إلى الاستفادة من مساهمات القطاع الخاص والقطاع الجمعوي الخيري.

الخاتمة:

من خلال ما سبق التطرّق إليه في هذه المداخلة يمكن استخلاص **النتائج** التالية:

1. تتوفر المنظومة التشريعية الجزائرية على قوانين مهمة تساعد على إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع بصفة عامة وفي التنمية المحلية بصفة خاصة.
2. يجد ذوو الاحتياجات الخاصة في الجزائر صعوبات في إدماجهم ترجع في كثير من الأحيان إلى عدم تطبيق القوانين سواء بجهل هذه القوانين أو لخوف المسؤول من تطبيقها نتيجة عدم تعامل الإدارات الحكومية وحتى المؤسسات الخاصة مع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل كبير مثلما هو الحال في تعاملهم مع غيرهم من الأفراد.
3. هناك آفاق واعدة لمساهمة ذوي الاحتياجات الخاصة في التنمية المحلية بالجزائر نتيجة ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد هذه الفئة وزيادة مستوى وعيهم بقضاياهم اليومية من خلال النشاط الجمعوي واستعمال وسائل التواصل الاجتماعي.

وبناء على هذه النتائج يمكن تقديم **الاقتراحات** التالية:

1. الحرص على تطبيق القوانين المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة تطبيقا لمفهومي المسؤولية الاجتماعية والمواطنة المؤسساتية.
2. المساهمة أفرادا ومؤسسات في تلبية متطلبات إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في التنمية المحلية بداية بوضع رؤية استراتيجية واضحة لا تقصي أي فئة من فئات المجتمع.
3. رفع مستوى الوعي إلى أقصى حد ممكن لدى كل أفراد المجتمع بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة بما تتضمنه القوانين الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، وفتح المجال أمام الجميع لإثراء هذه القوانين.

ISSN: 1475-7192

التهميشات والمراجع:

[1] - Adeline Chambe, « ***Etude sur la notion de developpement local*** », journée d'étude organisée par l'association de professionnels - developpement urbain et cooperation, Les ressources du développement local, le 10 septembre 2004, P.P. 14-15.

[2] - Alicja Sekuła,"local development – the definition aspect in the 21st century", Politechnika Rzeszowska, Rzeszów Poland, 2002, pp. 60-62.

[3] - Alicja Sekuła,Op-Cit., pp. 62-63.

[4]- ربوح محمد، "تقدير الذات وعلاقته بالمكانة الاجتماعية للرياضي المعاق حركيا"، مجلة الخبير، العدد11، جوان 2017، ص 238.

[5]- نسيسة فاطمة الزهراء، زوقاي مونية، "واقع ذوي الاحتياجات الخاصة بين التحديات والطموحات"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد26، جوان 2018، ص 326.

[6]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 09/02 المتعلّق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق لـ 08 مايو سنة 2002، الجريدة الرسمية، المجلّد رقم 34 ، ص 07.

[7]- نسيسة فاطمة الزهراء، زوقاي مونية، مرجع سابق، ص 326.

[8] - Adeline Chambe, Op-Cit., P.P. 16-18.

[9] - Adeline Chambe,Op.Cit., P.P. 19-20.